

بأقلامهم

بقلم
رونّي ألفا*

أمن نظام من دون نظام أمني

النظام اللبناني خارج عن المألوف. حالة مرضية جديدة بلفت انظار علماء التشريح. نظام معتل بصحة حديدية. مريض بعافية استثنائية. عجوز «شبلكي». لا ترى الشيء وضده في اي بلد في العالم. على الاقل في منظومة الانظمة التي تحكي لغتنا الأم. الضاد. السائد معروف. ليس في حاجة الى تعريف. إما نظام امني كشرط مُلزم لأمن الانظمة، وإما نظام غير امني بأمن متفلة. يبدو خليط الديمقراطية والامن صعبا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. السائد صيرورة انقلابات. حكم مجالس عسكرية او ما شابه. ثم اعتصامات واحتجاجات وثورات وفوضى. السودان نموذج اليوم. غيرها نماذج محتملة.

اما ان تجتمع الديمقراطية بالامن في المقهى وتبادلان اطراف الحرية؟ مشهد سوربالي. في لبنان يحمي الامن الحرية. نموذج فريد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث الامن لا يحتاج التحول الى نظام امني. بالعكس. نظام طائفي مع كل افرازات احقاده ومغامراته الصبائية يستمتع بامتياز الامن. نظام طائفي مراهق يستند على منظومة امنية بلغت سن الرشد. امن في خدمة نظام بعض من فيه يستبيح الامن. نظام جنة يستبيح الامن متى يريد ويأمره.

مطلوب من الامن نوعان من الحماية في بلدنا. حماية ذاته من النظام الطائفي، ثم القيام بواجبه في حماية الامن. في كل مرة يتحرك الامن في لبنان يواجه خطرين. خطر الرصاصة في الصدر وخطر الخنجر في الظهر. في الصدر لا يتلقى الخلبلي. تصيبه الخارقات الحارقات. يعمل الامنيون بسترات واقية. اغلب الاحيان لتفادي نيران صديقة. من بركات ونعم النظام الطائفي في لبنان انه يحمل في جيناته مضادات حيوية ضد تشكل اورام الانظمة الامنية.

لا اورام امنية في لبنان. اورام حميدة اذا اقتضى الامر. في لبنان تستطيع ان تكون لا احد بالتحديد. يكفيك ان تكون مسجلا في خانة احدي الطوائف المعترف بها في لبنان. ثم تقرر التوغل عميقا في غابة الطوائف. تحميك الطوائف اذا سرقت واختلست واسرقت

* صحفي

ضيف العدد

الثقة عماد إعادة النشاط إلى الاقتصاد اللبناني

الثقة بالاوضاع والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية عنصر اساسي للاستثمار وتحفيز التدفقات المالية على اي بلد. اي تدهور في الثقة يؤدي حتما الى تراجع الاستثمار والتحويلات المالية الداخلة. وقد شهد لبنان خلال السنتين الاخيرتين تدهورا خطيرا لوضعه الاقتصادي. وسجلت المؤشرات الاقتصادية ارقاما سيئة جدا. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى تراجع النمو عام 2018 الى 0.25%، وتفاقم عجز الموازنة بنسبة 11%، والدين العام بنسبة 150%، وعجز الحساب الجاري بنسبة 27% من الناتج المحلي الاجمالي. ترافق كل ذلك مع شكوك باستقرار الليرة، وتراجع في مؤشرات الحوكمة وضبط الفساد ومستوى البنية التحتية ومناخ الاعمال.

وادت اجواء انعدام الثقة الى ظاهرة سحب ودائع من القطاع المصرفي وتحويلها الى الخارج، عدا عن عمليات تحويل كبيرة للودائع من الليرة الى الدولار. وتشير بيانات مصرف لبنان الى ان تشرين الاول وتشيرين الثاني 2017 شهدا عمليات سحب لودائع المقيمين مع تحويلات كبيرة من الليرة الى الدولار. كما تكرر هذا الامر خلال عام 2018 والفصل الاول من العام 2019 حيث تم تسجيل عمليات تحويل للودائع من الليرة الى الدولار طوال تلك الفترة، وعمليات سحب للودائع خصوصا خلال تشرين الاول 2018 وكانون الثاني 2019. كما جرت سحبوبات كبيرة من ودائع غير المقيمين، التي انخفضت بنسبة 3.2% في شهر تشرين الثاني 2017، وبنسبة 1.9% و0.9% خلال كانون الاول وشباط 2019 على التوالي. وقد جرى ذلك على الرغم من زيادة معدلات الفائدة على الودائع بشكل كبير (حوالي 61% زيادة على الفائدة على الدولار و57% زيادة على الفائدة على الليرة خلال السنتين الماضيتين) بهدف تحفيز المودعين على ابقاء اموالهم داخل لبنان. لكن يبدو ان

بقلم الدكتور
علي عودة*

هذا الاجراء لم ينفذ بسبب اجواء عدم الثقة السائدة. شهد لبنان مثل هذه الظاهرة - ولكن بنسب اقل، او لفترة اقصر - بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وبعد حرب العام 2006.

طغيان اجواء عدم اليقين بشكل خاص خلال السنتين الاخيرتين دفعت بمودعين الى تحويل اموالهم الى الخارج، على الرغم من اغراءات الفوائد العالية. وعليه، فان عامل الثقة بالاوضاع الاقتصادية، وبامكان ضبط المالية العامة واستدامة الدين العام، وكذلك باستقرار قيمة الليرة هي العوامل الحقيقية التي ستؤدي الى اعادة الثقة. لذلك، على الحكومة وصانعي القرار العمل بشكل جدي على اعادة الثقة بسياساتهم المالية والنقدية، واثبات رغبتهم وقدرتهم على اخراج لبنان من هذه الاجواء في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وارسال رسالة واضحة الى الجميع بان خطة الإصلاح التي يتم العمل على تبنيها هي فعلية وجديّة وقابلة للتطبيق. والعمل الذي لا يقل اهمية عن عودة الثقة، هو تحسين مستويات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد، بشكل جدي لا صوري، لاعادة تحفيز الاستثمارات الداخلية والاجنبية التي لن يحفزها اي اجراء آخر مع وجود هذا المستوى المتدني من مناخ الاعمال. ومن الضروري ايضا اعتماد سياسات تتلاءم مع الاوضاع الحالية وبشكل خاص تكامل السياسة النقدية مع السياسة المالية (الغائب حتى الان)، حيث ان اعتماد سياسة مالية تقشفية من الحكومة وسياسة نقدية انكماشية من مصرف لبنان سوف يؤدي الى مزيد من خنق الاقتصاد اللبناني، ومزيد من التراجع في النمو.

* استاذ في الجامعة اللبنانية